

Distr.: General
18 September 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2012/L.29)]

٢٠١٢/٢٦ - برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٣)،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٩/٢٠١١ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق ببرنامج

عمل اسطنبول،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.



وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ يشير إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمد في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ المتعلق بموضوع "تعزيز القدرات المنتجة وتوفير العمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي مطرد منصف يشمل الجميع على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"^(٤)،

١ - **يخطط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٥)؛

٢ - **يعيد تأكيد** الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٦) بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، ويعيد أيضا تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول^(٧) على نحو فعال وإدماج مجالات ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج العمل وهو تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣ - **يعرب عن القلق** من أن ما يترتب على الأزمة المالية والاقتصادية من آثار حتى الآن يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - **يعيد تأكيد** أن تحقيق المستوى اللازم توافره من القدرات المنتجة المحلية والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات أمر ضروري لاستفادة أقل البلدان نموا من الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات وتحقيق نمو مطرد منصف يشمل الجميع والقضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٥ - **ينوه** بالجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع، ويعرب عن قلقه من أنه ما زال يتعين على تلك البلدان، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها، توفير عدد كاف من فرص العمل الكريم للأعداد المتزايدة من سكانها ممن هم في سن العمل، لأسباب منها القيود الهيكلية التي تواجهها اقتصاداتها، ويشجع

(٤) E/HLS/2012/1.

(٥) A/67/88-E/2012/75.

في هذا الصدد أقل البلدان نمواً على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز قدراتها المنتجة، على النحو الوارد بيانه في برنامج عمل اسطنبول، ويشير إلى الالتزامات التي قطعها الشركاء في التنمية في برنامج العمل بتوفير دعم مالي وتقني أفضل، في جملة أمور، لأقل البلدان نمواً لتنمية قدراتها المنتجة، بغرض دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٦ - **يؤكد** أهمية اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة تتعلق بالحماية الاجتماعية في أقل البلدان نمواً لتحقيق هدف تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لزيادة قدرة الجميع، بمن فيهم الفئات الفقيرة والمحرومة، على الصمود على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول، ويعيد في هذا الصدد تأكيد الالتزامات التي قطعتها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية في برنامج العمل؛

٧ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية، ويهيب بأقل البلدان نمواً أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تشجع تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، ويدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية والفنية للأمم المتحدة ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم إدماج برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٨ - **يرحب أيضا** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية، ويهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نمواً، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزامهم وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٩ - **يلاحظ** أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً وتؤدي دوراً هاماً في تنميتها، ويلاحظ أيضاً إحراز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، ويؤكد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر مهم للغاية، بما في ذلك الالتزامات التي قطعها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة

من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً على أن تفعل ذلك؛

١٠ - **يرحب** بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، ويؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة عن طريق تعزيز تولى السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج في هذا المجال؛

١١ - **يهيب** بأقل البلدان نمواً وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ، على نحو كامل وفعال، الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي القدرة المنتجة والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والتجارة والسلع الأساسية والتنمية البشرية والاجتماعية والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات والحكم الرشيد على المستويات كافة، بشكل منسق ومتسق سريع؛

١٢ - **يهيب** بأقل البلدان نمواً أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري التي تستخدمها حالياً، بما في ذلك الآليات المستخدمة حالياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وآليات التشاور المستخدمة حالياً لتغطية استعراض برنامج عمل اسطنبول؛

١٣ - **يدعو** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء وكل وفق ولايته، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٤ - **يهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكمة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٥ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

١٦ - يرحب مع التقدير بقرار مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدماج أحكامه في برامج عملها، ويدعو في هذا الصدد مجالس إدارة جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى إلى أن تحذو حذوها سريعاً، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته؛

١٧ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نمواً في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة بياها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٨ - يشدد على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لقضايا أقل البلدان نمواً والشواغل التي تعرب عنها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها؛

١٩ - يلاحظ العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً؛

٢٠ - يشير إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك للشغرات والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣ بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا ووضع آلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى المبادرات الدولية القائمة؛

٢١ - يشدد على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول؛

٢٢ - يعيد تأكيد قراره أن يجري في سياق الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥ استعراضاً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

٢٣ - يكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار لدى استعراضه لاتجاهات التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية؛

٢٤ - يشجع بشدة على إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ولأولوياتها في مجال التنمية، بما فيها الاحتياجات والأولويات الوارد بيانها في برنامج عمل اسطنبول، في العمليات المخصصة لتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٥ - يدعو لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية إلى إجراء استعراض كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، على أن يجرى الاستعراض الأول في عام ٢٠١٣، بالتنسيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري على نحو وثيق وبالتعاون مع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

٢٦ - يشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على المساهمة في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري، دعما للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ المجلس لبرنامج العمل وفي المحافل الأخرى المعنية، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

٢٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا"، تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل.

الجلسة العامة ٤٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢